

Distr.: General
28 July 2003
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٦١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الذي مدد به مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ويشمل التقرير ما حدث من تطورات منذ تقريره السابق المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (S/2003/38).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات

٢ - ظلت الحالة في منطقة قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة عموماً ولكنها مشوبة بالتوتر، وذلك في فترة من فترات التقارير تميزت بالصراع الإقليمي. وكانت أهم مصادر التوتر هي استمرار الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي للبنان وإطلاق حزب الله للنيران المضادة للطائرات في اتجاه القرى الإسرائيلية عبر الخط الأزرق. ولم تحدث اشتباكات عنيفة في منطقة مزارع شبعا بعد الحادث الذي وقع في كانون الثاني/يناير وقدم عنه تقرير إلى مجلس الأمن في الأسبوع السابق للتحديد الأخير لولاية القوة. وتحدث روتينياً انتهاكات محدودة على الأرض للخط الأزرق من جانب رعاة الأغنام اللبنانيين، على حين كانت الانتهاكات الأرضية الأخرى نادرة. ولم تسجل القوة سوى عدد قليل من الانتهاكات باستخدام المركبات وانتهاك أراضي واحد من الجانب الإسرائيلي.

٣ - وقد ازدادت التوغلات الجوية الإسرائيلية للبنان خلال الفترة التي يتناولها التقرير، وإن كان عددها قد انخفض منذ أوائل شهر تموز/يوليه. وسجلت القوة في بعض الأسابيع انتهاكات يومية تقريباً وقعت عبر الخط الأزرق. وكما حدث في الماضي، فإن الطائرات الإسرائيلية توغلت بعمق في لبنان في حالات كثيرة، مسببة في كثير من الأحيان أضراراً قوياً فوق المناطق المأهولة. وقد استمر النمط الذي حددته في تقارير السابقة وهو تخليق بعض الطائرات في اتجاه البحر ثم دخولها المجال الجوي اللبناني شمال منطقة عمليات القوة، متجنبة بذلك المراقبة المباشرة والتحقق من جانب القوة. وهذه التحليقات يلاحظها كثير من المدنيين كما يلاحظها موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي، كما يتم إبلاغ القوة بها من جانب السلطات اللبنانية. وقد استمرت التوغلات الإسرائيلية على الرغم من

** أعيد إصدارها مرة أخرى لأسباب فنية.



النداءات المتكررة التي وجهها مسؤولو الأمم المتحدة وعدد من الدول الأعضاء المعنية بأن تكف إسرائيل عن هذه الانتهاكات.

٤ - وقد واصل حزب الله الرد على التوغلات الجوية بإطلاق المدفعية المضادة للطائرات، وكان ذلك يحدث على الفور في كثير من الأحيان ولكنه كان يحدث بعد فترة طويلة من حدوث التوغل في بعض الأحيان. وفي مناسبات عديدة، سجلت القوة إطلاق حزب الله للنيران بدون أن تسبق ذلك تحليلات إسرائيلية في منطقة عملياته. وقد وقع حادثان أصابت فيهما النيران المضادة للطائرات بلدة "كريات شمونة"، كما سقطت طلقة مدفعية مضادة للطائرات في قرية "إيفن مناحم"، مما ترتبت عليه أضرار جسيمة بالمباني المدنية، ولكن لم تقع خسائر في الأرواح. كما وقعت عدة حوادث سقطت فيها شظايا على الجانب الإسرائيلي من الخط. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، تسببت النيران المضادة للطائرات في حدوث أضرار طفيفة بمركز من مراكز القوة. وقد قمت شخصيا كما قام ممثلي بالمنطقة بالتشديد مرارا لدى السلطات اللبنانية على أن النيران المضادة للطائرات التي يطلقها حزب الله عبر الخط الأزرق تشكل انتهاكا.

٥ - وقد حدث إحلال بوقف إطلاق النار في منطقة مزارع شبعا في ٢١ كانون الثاني/يناير عندما أطلق حزب الله ٥٦ طلقة من طلقات مدافع الهاون على موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية جنوب شرقي كفر شوبا. وقد ردت قوات الدفاع الإسرائيلية بإطلاق المدافع ومدافع الهاون وشن غارتين جويتين بالقنابل الموجهة إلى المنطقة التي أطلقت منها نيران حزب الله. وقد قتل أحد المدنيين اللبنانيين كما جرح اثنان على الأقل بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية.

٦ - وقد تجمعت المظاهرات على الجانب اللبناني من الخط الأزرق دوريا على نقاط الاحتكاك المبنية في تقارير السابقة، وهي تل الشيخ عباد شرقي الحولة، وبوابة فاطمة غربي المطلة لإلقاء الحجارة وغيرها من الأشياء على المواقع الإسرائيلية عبر الخط. وقد تدخلت القوة أحيانا لمنع الجماهير من الاقتراب من الخط بطريقة استفزازية. وفي إحدى المناسبات، التقطت مجموعة من الأفراد ثلاثة ألغام من أحد الحقول وألقت بها عبر الخط حيث انفجر أحدها على السور التقني. وحدثت محاولة تسلل واحدة قام بها شخص لبناني عبر الخط الأزرق إلى إسرائيل خلال الفترة التي يتناولها التقرير. وقد ألقت سلطات الدفاع الإسرائيلية القبض على هذا الشخص وتم تسليمه فيما بعد إلى السلطات اللبنانية عن طريق القوة.

٧ - وواصلت قوات الأمن المشتركة اللبنانية والجيش اللبناني العمل داخل المناطق التي أحتلتها إسرائيل. ويبدو أن عدد أفراد قوات الأمن المشتركة لم يزد ولكن أنشطتها زادت وأصبح لها وجود أكثر ظهورا على طول الخط الأزرق. وقد لوحظ ذلك بوجه خاص خلال الفترة التي بلغ فيها التوتر الإقليمي أشده، وفي ذلك الوقت قام الجيش اللبناني بتشييد مجموعة من المماريس على طول الخط لمنع الوصول إليه. وقد تم اتخاذ تدابير جديدة بالبناء، كما مارس الطرفان على جانبي الخط ضبط النفس للمحافظة على الهدوء في جنوب لبنان خلال الأزمة الإقليمية الأوسع.

٨ - ومع ذلك، واصلت حكومة لبنان موقفها وهو أنه طالما لم يتحقق السلام الشامل مع إسرائيل، فإن القوات المسلحة اللبنانية لن تنشر على طول الخط الأزرق. وواصل حزب الله وجوده النشط قرب الخط وعزز بعض مواقعه. كذلك زاد حزب الله عدد المدافع المضادة للطائرات التي نشرها في المنطقة، والتي وضع أحدها بالقرب من الموقع ٨-٣٢ التابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واستمر وجوده هناك عدة شهور. وقد أدت الاحتجاجات العديدة من جانب القوة إلى إزالة المدفع مؤخرا. وكان تدخل حزب الله في حرية حركة القوة خلال الفترة التي يتناولها التقرير تدخلا لا يذكر.

٩ - وقد لوحظ أن أجهزة الحكم المحلية الرسمية تقوم بسرعة ببسط سلطاتها في كل أنحاء الجنوب. واستمر التقدم البطيء نحو ربط الاتصالات والهياكل الأساسية ونظم الصحة والرعاية والخدمات البريدية ببقية أنحاء البلد.

١٠ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في شكل رعاية طبية، ومشاريع مياه، ومعدات أو خدمات للمدارس وملاجئ الأيتام ولوازم خدمات اجتماعية إلى المحتاجين. وقد جاءت المساعدة المقدمة من القوة من موارد أتاحها أساسا البلدان المشاركة بقوات. وتعاونت القوة تعاوناً وثيقاً في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة، وخاصة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمات ووكالات أخرى تعمل في لبنان.

١١ - وما زال وجود عدد كبير من حقول الألغام في أرجاء منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مصدراً لأكثر قدر من القلق. ومنذ كانون الثاني/يناير، أصيب مدني لبناني نتيجة لانفجار ألغام ومعدات حربية، بينما توفي جندي لبناني وجرح عضو من أعضاء الفريق التجاري لإزالة الألغام خلال عمليات الإزالة.

١٢ - وفي جنوب لبنان عموماً، فإن التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة لبنان ومختلف الجهات المانحة قد أتاح إحراز تقدم كبير في جهود إزالة الألغام. وفي إطار مشروع عملية تضامن الإمارات تم تطهير أكثر من أربعة ملايين من الأمتار المربعة وإزالة أكثر من ٣٣ ٠٠٠ لغم من الألغام المضادة للأفراد ونحو ١ ٥٠٠ لغم من الألغام المضادة للدبابات و ١ ٧٠٠ قطعة من قطع المعدات غير المتفجرة، وذلك كله قبل الموعد المقرر بفترة طويلة. وقد بدأ مشروع لإزالة الألغام ممول من حكومة اليونان في منطقة البقعة. ويقوم سلاح المهندسين بالجيش اللبناني بتطهير المناطق الواقعة على طول الخط الأزرق بالقرب من مركبا والعباسية. وتواصل الأمم المتحدة تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى حكومة لبنان من خلال ممثلي الشخصي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ما تحقق من نجاح في إزالة الألغام، بدأت جهود الدعوة تؤكد على الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية اللازمة لتعمير المناطق التي سبق أن تأثرت بالألغام. وقد وجهت النداءات في إطار فريق الدعم الدولي ومبادرة "الأشجار بدلا من الألغام" وأدت هذه الجهود إلى زرع نحو ٣٠ ٠٠٠ شجرة في ست قرى حتى الآن.

١٣ - ويواصل ممثلي الشخصي العمل في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لتيسير تمويل وتنفيذ المشاريع الإنمائية في الجنوب عن طريق التعريف بالسبل الخاصة والعامة باحتياجات المنطقة والدعوة إلى تلبيةها. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادة جهود منظومة الأمم المتحدة في العمل مع السلطات اللبنانية من أجل تطوير الجنوب وتعميره.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

١٤ - ما زالت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تركز على الحفاظ على وقف إطلاق النار من خلال الدوريات المتنقلة والجوية على طول الخط الأزرق، والمراقبة من المواقع الثابتة، والاتصالات الوثيقة بالأطراف، وهي اتصالات الغرض منها تصحيح الانتهاكات وتسوية الحوادث ومنع التصعيد. وتدعم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تنفيذ ولايتها، وذلك من خلال فريق المراقبين في لبنان.

١٥ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بلغ قوام القوة ١ ٩٩٠ فرداً منهم (١٩٤) من أوكرانيا و (٧) من أيرلندا و (٥١) من إيطاليا و (٢٣٧) من بولندا و (٦٤٨) من غانا و (٢٠٤) من فرنسا و (٦٤٩) من الهند. ويساعد القوة في أداء مهامها ٥١ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين المواقع الحالية لانتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وبالإضافة إلى

ذلك، استخدمت القوة ٤١٦ موظفا مدنيا منهم ١١٤ موظفا دوليا و ٣٠٢ من الموظفين المحليين. وما زال اللواء لاليت تيسوري يشغل منصب قائد القوة. وما زال السيد ستافان دي ميستورا هو ممثلي الشخصي في جنوب لبنان.

١٦ - ولم تحدث خسائر في الأرواح بين أفراد القوة خلال الفترة التي يتناولها التقرير. ومنذ أنشئت القوة قتل ٢٤٢ فردا من أفرادها منهم ٧٨ قتلوا نتيجة لإطلاق النيران أو لتفجير القنابل و ١٠٣ نتيجة لحوادث و ٦١ نتيجة لأسباب أخرى. وجرح ما مجموعه ٣٤٤ شخصا نتيجة لإطلاق النار أو لتفجير الألغام.

رابعاً - الجوانب المالية

١٧ - رصدت الجمعية العامة في قرارها ٣٢٥/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اعتمادا إجماليا ٩٤,١ مليون دولار أي ما يساوي معدلا شهريا إجماليا ٧,٨ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وإذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، على النحو الموصى به في الفقرة ٢٥ أدناه، فإن تكلفة الإنفاق عليها ستقتصر على المعدل الشهري الذي توافق عليه الجمعية العامة.

١٨ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة للفترة منذ إنشائها حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ تبلغ ٨٥,٤ من ملايين الدولارات. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام يبلغ في ذلك التاريخ ١ ١٠٨,٦ مليون دولار.

خامساً - ملاحظات

١٩ - ظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تنعم بالهدوء منذ تقريره السابق. وإزاء التوتر الشديد في المنطقة الأوسع، فقد مارس الطرفان ضبط النفس إلى حد كبير، وكان هذا وفاء بما أعلنه من نوايا تجنب التصعيد. وقد مر ما يقرب من ستة شهور منذ حدث آخر اشتباك عنيف عبر الخط الأزرق، وهي أطول فترة هدوء نسبي منذ انسحبت إسرائيل من لبنان منذ أكثر من ثلاث سنوات بعد احتلال دام ٢٢ عاما. وكان من مؤشرات الاستقرار الأخرى في جنوب لبنان نجاح جهود إزالة الألغام. وهذه اتجاهات تبعث على الأمل.

٢٠ - ومع ذلك فإن التوتر بين إسرائيل ولبنان ما زال شديدا، أما الهدوء النسبي على طول الخط الأزرق فهو غير مستقر. فانتهاك الخط الأزرق الذي حدث في مزارع شبعا في كانون الثاني/يناير والانتهاك الخطير لوقف إطلاق النار هما إشارتان واضحتان إلى التوتر الذي ما زال سائدا. وعلاوة على ذلك فإن الانتهاكات الجوية الاستفزازية من جانب إسرائيل لا تؤدي فقط إلى ترويع السكان المدنيين في لبنان ولكنها لا تتفق والتزام إسرائيل الكامل فيما عدا ذلك بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وإطلاق حزب الله للأسلحة المضادة للطائرات على القرى الإسرائيلية المأهولة بالشمال عبر الخط الأزرق يعد انتهاكا ويعرض المدنيين اللبنانيين والإسرائيليين كما يعرض أفراد القوة للخطر. وهذه الانتهاكات سواء بالتوغلات الجوية أو الإطلاق الفعلي للنيران تحمل معها احتمالات كبيرة للتصعيد. وأنا مضطر مرة أخرى إلى التشديد على ضرورة احترام جميع الأطراف المعنية احتراماً كاملاً لخط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة، وهو ما دعا إليه مجلس الأمن مرارا، ووقف جميع الانتهاكات لهذا الخط، والامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة على الأرض.

- ٢١ - لقد أثبتت حكومة لبنان قدرتها على بسط سلطتها في كل أنحاء الجنوب اللبناني، وخاصة من خلال أنشطة قوات الأمن المشتركة والجيش اللبناني خلال هذه الفترة التي اشتد فيها التوتر في المنطقة الأوسع. واتساقاً مع قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، ينبغي للبنان مواصلة نشر قواته المسلحة من أجل بسط سيطرته على الجنوب. وإني أكرر دعوة مجلس الأمن لحكومة لبنان لمواصلة التدابير التي اتخذتها حتى الآن وبذل كل جهدها لتشجيع توفير بيئة هادئة في جميع أنحاء الجنوب.
- ٢٢ - وألاحظ أن التحسن النسبي من حيث الأمن في جنوب لبنان مضافاً إليه ما تحقق من منجزات في إزالة الألغام يشير إلى ضرورة زيادة التركيز على التنمية الاقتصادية للجنوب. وإني، في هذا الصدد، أحث حكومة لبنان والمناخين الدوليين على مضاعفة الجهود في عملية إعادة البناء.
- ٢٣ - وسوف تواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الإسهام في عملية إعادة السلام والأمن الدوليين من خلال مراقبة التطورات في منطقة عملياتها ورصدها وتقديم التقارير عنها، والاتصال بالأطراف للمحافظة على الهدوء. وسوف يواصل ممثلي الشخصي، بالتشاور الوثيق مع المنسق الخاص، تقديم دعم الأمم المتحدة سياسياً ودبلوماسياً للطرفين من أجل إقرار السلام والأمن الدائمين في جنوب لبنان.
- ٢٤ - إن الحالة على طول الخط الأزرق، وإن كانت هادئة بوجه عام فإنها قابلة للتأثر بالتطورات الإقليمية السريعة التقلب، وتؤكد الحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).
- ٢٥ - وفي رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (S/2003/685)، أبلغني القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة طلب حكومته أن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة لفترة ستة شهور أخرى. وإزاء الظروف السائدة في المنطقة، فياني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.
- ٢٦ - وإني مضطر مرة أخرى إلى توجيه الانتباه إلى النقص الخطير في تمويل القوة. فالأنصبة المقررة غير المسددة تبلغ حالياً ٨٥,٤ مليون دولار. وهذا المبلغ هو في النهاية دين مستحق للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وإني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تقوم على وجه السرعة بدفع أنصبتها المقررة كاملة وتسوية جميع المتأخرات. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في هذه القوة لما تبديه من تفهم وتحلى به من صبر.
- ٢٧ - وختاماً، فياني أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الشخصي، ستافان دي ميستورا، وللمنسق الخاص، تيرخي رويد - لارسن، وأن أشيد باللواء لاليت موهان تيواري، ولأفراد القوة من الرجال والنساء للطريقة التي يؤدون بها مهامهم. فقد تحلوا بدرجة عالية من الانضباط والقدرة على التحمل مما يعد مفخرة لهم والأمم المتحدة.